حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٦ ( عدد إبريل – يونيه ٢٠١٨)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)

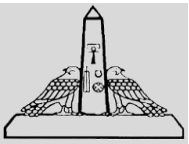


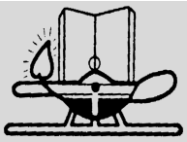


# أسلوب التنازع في النحو العربي نقد وبناء

**حفظي حافظ اشتية***
**حامد أبو صعيليك****

أستاذ مشارك / قسم اللغة العربية - كلية السلط للعلوم الإنسانية / جامعة البلقاء التطبيقية
أستاذ مشارك / قسم اللغة العربية - كلية الأميرة عالية / جامعة البلقاء التطبيقية

## المستخلص

التنازع من الأبواب القارّة في الكتب النحوية قديمًا وحديثًا، وهو ميدان خصب للخلافات النحوية، وأحد مصادر شكوى الطلاب من صعوبة النحو العربي؛ فقد طغت فيه ـ غالبا ـ الصنعة النحوية على المعنى، خلافا للمراد أصلاً من النحو، ومجافاة لوصايا كبار النحاة. وكان ذلك دافعا لنحاة قدماء ومحدثين للدعوة إلى إلغاء هذا الباب من النحو العربي.

يسعى هذا البحث إلى دراسة هذا الباب دراسة نقدية، يصف فيها الجهد النحوي: فيمَ أخطأ وفيمَ أصاب، ويؤخذ من بعض النحاة القدماء بعض آرائهم الجامعة المشتركة لتقليل الخلافات، وحل الإشكالات، والالتفات إلى أهمية المعنى، وبلاغة أسلوب الخطاب لتيسير دراسة هذا الباب، وتسهيل تدريسه للطلاب.

## الكلمات الدالة :

اسلوب، التنازع، نقد، بناء

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

**بيان**

ـ ليس الهدف من هذه الدراسة بحثًا تأصيليًا لباب التنازع، فهذا المطلب مزروع في المصادر النحوية التراثية، وفي المراجع الحديثة، بل في الكتب التعليمية الجامعية منها وحتى المدرسية.

وليس الهدف مجرد رفض هذا الباب، ونزعه من النحو العربي، كما دعا إلى ذلك قدماء ومحدثون، بعضهم يرى عمل النحاة في هذا الباب غير صالح، ويدعو إلى إلغائه واجتثاثه من أبواب النحو العربي، لكنه في خضم ثورته ورده على النحاة يتوسع في ما اختصروا هم فيه، وينبههم على عناصر أغفلوها، فيستحضرها، ويستضيفها في هذا الباب. (ابن مضاء القرطبي د.ت، ط٣، ص٩٤-)

وبعضهم ينقد، أو ينقض، ولا يضع البديل الصالح لما نقد، أو يقيم بناء جديدًا بديلا لما نقض، ولم يناقش النحاة فيم أخطأوا وفيم أصابوا، ولا يضع المنهج الأفضل لتصويب الأمر، وجبر الكسر. (ضيف، د ت، ط٢، ص١٨)

وليس الهدف تمجيد الجهد النحوي العربي، فهذا لا يخفي مواطن الخلل التي ينبغي أن تصوب.وبالمقابل ليس الهدف التقليل من شأن الجهد النحوي العربي، فهذا الجهد لا ينكره إلا كل متجنّ متهتك، ولا يتطاول عليه إلا كل قصير مقصر.

في البحث تقدير للجهد النحوي العربي لا تقديس.ومن التقدير له أن يُنقى من بعض شوائبه.

- الهدف مناقشة عمل النحاة في هذا الباب، ورصد الخلل، ومحاولة اقتراح الحل:

أما الخلل فلا يخفى إلا على كل مكابر، وقد عاينته نظريا من خلال ما عرضه النحاة من تعريفات وشروط وتفريعات وافتراضات وخلافات ومجافاة للغة الواقعية، وعانيت منه خلال تدريس الطلاب في المستويات الجامعية والمدرسية العليا، بل الأساسية، عبر عقود من الزمن، كنت ألمس ضجرهم بقواعده، وعدم قناعتهم بما يعرض عليهم .

وأما الحل المنشود فهو الذي يعيد النحو العربي إلى أصل ما وضع له من اهتمام بالمعنى والبلاغة، وخلق المواءمة الضرورية بين مطالب المعنى ولوازم الصنعة النحوية، ووضع المناهج التعليمية بناء على ذلك حتى تُقلِّل الخلافات، وتُجمِّل الصورة، ويُسَهَّل الصعب.(١)

والحل ليس بدعًا من الباحث، وإنما اجتهاد منه في تمحيص آراء النحاة القدماء المعتد بهم، والتقاط المتوافق منها مع هذه المواءمة بين المعنى والقاعدة، فكل دعاة التجديد والتيسير سيجدون لا محالة ـ إن أرادوا وجدّوا ـ كثيرًا مما يقترحون منثورًا في منابع الكتب النحوية القديمة.

- تعتمد الدراسة منهجًا استقرائيًا تحليليًا نقديًا، وتكون في ثلاث وقفات :

أولى مختصرة، تعرض فيها أرومة هذا الباب في أشهر الكتب النحوية، وثانية تخصص لاستعراض منهج النحاة في هذا الباب، والخلافات التي استشرت بينهم.

وأما الثالثة، وهي مناط الفائدة المرجوة، فتكون مناقشة لمنهج النحاة، وعرضًا لحل مقترح يعيد بناء هذا الباب بما يتناسب مع الهدف الأصلي للنحو العربي:وهو إجلاء المعنى المراد، والإعراب البليغ عن المقاصد.عسى أن يكون في هذا الجهد تيسيرًا عمليًا:علميا وتعليميا .

**معنى التنازع في النحو، وأهم أحكامه، ومعالم تطوره ودرسه(٢)**

أصل هذا الباب يتمثل في وجود عاملين نحويين يطلبان معمولا واحدًا:

فقد يتنازع فعلان فاعلا واحدًا، مثل:درس ونجح خالد، أو يتنازعان مفعولا به واحدًا، مثل:قابلت وصافحت خالدًا، أو يتنازعان الفاعل والمفعول به، مثل:أكرمت وأكرمني خالدٌ ، وأكرمني وأكرمت خالدًا.

وقد صور **سيبويه** هذا الأمر تصويرًا دقيقًا في عنوانه للباب الذي خصصه له:(هذا باب الفاعلين والمفوعلين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به.) (سيبويه، ١٩٨٨ ٧٣/١) ومثل له بالقول:(ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيداً.) (سيبويه، ١٩٨٨، ٧٣/١ ) وجعل العمل للفعل (العامل ) الثاني، فقال :(تحمل الاسم على الفعل الذي يليه. فالفاعل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع.) (سيبويه، ١٩٨٨، ٧٣/١-٧٤)

وعلّلَ إعمال الثاني فقال:(وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد.) (سيبويه، ١٩٨٨، ٧٤/١)

وأطال الحديث في كون مثل هذا الحذف مسلكاً ذلولاً في لغة العرب، ومثل له بأمثلة كثيرة: قرآناً، وحديثاً، وشعرًا، ونثرًا قد حذف فيها المفعول به، أو الخبر، أو خبر كان، أو خبر إن...إلخ .(سيبويه، ١٩٨٨، ٧٤/١-) وكان لا يفتأ يشير في كل موضع إلى أن هذا الحذف وقع لعلم المخاطب، (سيبويه، ١٩٨٨، ٧٤/١، ٧٦) وأن أحد العاملين عمل في المعنى، والآخر عمل في اللفظ والمعنى .وكان المعنى في توجيهه حاضرًا غالبًا.(سيبويه، ١٩٨٨، ١/، ٧٦، ٧٤، ٧٩)

وهو في أمثلته مشدود إلى المسموع من العرب، يعرض الشيء ومخالفه، ويكتفي بتوصيف هذا المسموع وإسكانه في منازل البيان، أو صنعة النحو:فهذا جائز، (سيبويه، ١٩٨٨، ٧٩/١) وهذا جائز وهو قبيح، (سيبويه ٨٠/١) وهذا قبيح، (سيبويه٧٦/١) وترك هذا أجود وأحسن، (سيبويه، ١٩٨٨، ٨٠/١) وهذا رديء في القياس(سيبويه، ١٩٨٨، ٨٠/١)... .إلخ .

وفتق حلولاً واقعية أحياناً : فإن ظهر للفعل الواحد فاعلان أحدهما مضمر والآخر ظاهر أمكن حمل الأمر على لغة من قال : "أكلوني البراغيث"، (سيبويه، ١٩٨٨، ٧٨/١) أو جعل الظاهر بدلا من المضمر.(سيبويه، ١٩٩٨، ٧٨/١-٧٩)

وبين يدي **سيبويه** بدا هذا الأسلوب في خطاب العرب أسلوبًا واقعيًا، فيه قصد إلى الاقتصاد، وطرح المعلوم من اللفظ، وبدت القواعد وصفا له مطابقًا، ولم يظهر في الأمركثير من النزاع أو التنازع، بل ظهر اهتمام كبير بالمعنى، ومقاصد المتكلم، وظروف الكلام، وعلم المخاطب.

وتلقف اللاحقون من النحاة ما ذكره **سيبويه**، وأعملوا فيه معاول الصنعة النحوية، واشتدّ تأثر بعضهم بالمنطق، فناءت به كتبهم ، وتناءت بهم مناهجهم.[٣]

وبعد خمسة قرون، وبين يدي **ابن مالك**، الذي بدا أنه تسنم قمة النحو الثانية، كان لهذا الموضوع في ألفيته مكان، فخصه بالأبيات الثمانية التالية(ابن عقيل، ١٩٧٢، ط١٥ه، ٢٤٥/٢.)

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل ... قبلُ فللواحد منهما العمل
والثان أولى عند أهل البصرة ... واختار عكسا غيرهم ذا أسْرة
وأعمل المهملَ في ضمير ... تنازعاه والتــزم ما ألتزما
كَ: يحســـنان ويسيء ابناكا ... وقد بغى واعتديا عبداكا
ولا تجيء مع أول قد أهملا ... بمضمر لغير رفع أوهلا
بل حذفه الزم إن يكن غير خبر وأخّرَنْه إن يكن هو الخبر

وأظهر إن يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسَّرا
نحو : أظن و يظناني أخا زيدا وعمرا أخوين في الرَّخا

وملخص شرح الأبيات كما يلي:
١ – إن تقدم عاملان يقتضيان عملا في اسم تأخر عنهما، فالعمل لأحدهما.
٢- العامل الثاني أولى بالعمل عند أهل البصرة، واختار أهل الكوفة إعمال الأول.
٣- إن أعملت أحدهما في الظاهر، فأعمل الثاني في ضميره، والتزم القواعد المرعية المتعارف عليهما مثل المطابقة بين الاسم الظاهر وضميره، ومثل عدم جواز حذف الفاعل....إلخ.
٤- مثالان على ما ورد في البيت الثالث.
٥- لا تضمر المعمول المنصوب في العامل الأول المهمل، اما إن كان المعمول مرفوعا فأظهره.
٦- لزوم حذف المعمول المنصوب في المهمل الأول، إلا إن كان أصله خبرا، فأظهره وأخره.
٧- إن لم تتم المطابقة في الضمائر بين المفسِّر والمفسَّر لزم الإظهار.
٨- مثال على ما ورد في البيت السابع.

وعندما استشعر عوص قواعد هذا الباب شعرًا، حاول أن يسهلها في "التسهيل" نثرًا، فقال:(إذا تعلق عاملان من الفعل وشبهه، متفقان بغير توكيد، أو مختلفان بما تأخر غير سببي مرفوع، عمل فيه أحدهما لا كلاهما خلافا **للفراء** في نحو:قام وقعد زيد.والأحق بالعمل الأقرب، لا الأسبق، خلافا للكوفيين، ويعمل الملغي في ضمير المتنازع مطابقا له غالبا، فإن أدت مطابقته إلى تخالف خبر ومخبَر عنه، فالإظهار.

ويجوز حذف المضمر غير المرفوع ما لم يمنع مانع، ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولا للأول، خلافا لأكثرهم، بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه متقدما، ولا يحتاج غالبا إلى تأخيره إلا في باب ظن، وإن ألغي الأول رافعا صح دون اشتراط تاخير الضمير خلافا **للفراء**، ولا حذفه خلافا **للكسائي** .ونحو:ما قام وقعد إلا زيد، محمول على الحذف، لا على التنازع، خلافا لبعضهم.ويحكم في تنازع أكثر من عاملين بما تقدم من ترجيح بالقرب أو السبق، وبإعمال الملغي في الضمير، وغير ذلك.ولا يمنع التنازع تعدّ إلى أكثر من واحد، ولا كون المتنازعين فعلي تعجب خلافا لمن منع.) (ابن مالك، ١٩٦٧ ، ص ٨٦.)

ها قد استحر التنازع، وتشابكت مسائله وتعقدت؛فلم يعد مقصورا على تنازع الأفعال، بل ظهر أشبهاها في العمل، وظهر إشكال المعمولين لمنصوبين أصلهما الرفع، وظهرت جدلية المطابقة بين المظهر والمضمر، والمفسِّر والمفسَّر، وظهر المرفوع السببي وغير السببي، وظهر وجوب الذكر، أو وجوب الحذف، أو جوازهما، ووجوب التقديم أو التأخير، أو جوازهما، وظهر التنازع في وقوع تنازع في المتعدي إلى أكثر من واحد، وفي فعلي التعجب، وتسللت أمثلة من التوكيد، أو الحصر، وتناحرت الآراء، واشتدت الخلافات.

فهل أغنانا كل هذا التحوط، والاحتراس، والتحديد؟وهل أسعفتنا هذه المعيارية الصارمة في حل إشكالية هذا الباب؟ تحاول الدراسة في الوقفة التالية أن تجد الجواب.

**من الخلافات النحوية في هذا الباب:**

سيقتصر على بعض خلافات النحاة، لأن استقصاء هذه الخلافات، وملاحقتها، والإحاطة بها، يضيق بها الصدر والمقام . ولعل في ما يعرض دليلا على ما يعرض عنه .

**- خلاف في أي من العاملين المتنازعين أولى بالعمل:**

اختار البصريون إعمال الثاني، ولهم أسبابهم.واختار الكوفيون إعمال الأول، ولهم

أسبابهم أيضاً.( ابن هشام ، ١٩٦٦، ط٥ ، ٢/ ٢٧ ، وابن عقيل، ١٩٧٢، ١/ ٥٤٨.)

**- خلاف في رسم الحدود، ومن أمثلة ذلك:**

يقول **ابن مالك** في شأن المعمول المنصوب للفعل الأول المهمل:( ابن عقيل، ١٩٧٢، ٢/ ٥٥٠.)

بل حذفه الزم إن يكن غير خبر وأخرنه إن يكن هو الخبر

يرى بعضهم أن قوله:"غير خبر" يوهم أن الضمير المقصود إن كان المفعول الأول في باب ظن يجب حذفه، وهذا خلاف المراد؛لأن مفعولي ظن كليهما "المبتدأ والخبر"، يستويان في الأحكام.

لذلك، أعاد **ابن الناظم** صياغة الحد شعرا، فاقترح أن يقال:( الأشموني ، د.ت ٩١/٢.)

واحذفه إن لم يكن مفعولَ حسب وإن يكن ذاك فأخّره تصب

فتعقب **المرادي ابن الناظم** بأن قوله "مفعول حسب" يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه وإن كان خبرًا، وليس كذلك؛لأن خبر كان لا يحذف أيضا... .

فاقترح الحل بالقول:(الأشموني، د.ت، ١٩٢/٢)

بل حذفه إن كان فضلة حُتِم وغيرُها تأخيرُه قد التزم

فاعترض **الأشموني** على **المرادي** أيضا لعدم أمن اللبس في حده، فاقترح: (الأشموني، د.ت، ٢/ ١٩٢)

واحذفه لا إن خيف لبس أو يُرى لعمدة فجئ به مؤخرًا

- وفي الحدود أيضًا يقول **ابن الحاجب**:(وإذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما... .) فيعترضه شارح كافيته قائلاً:

(اعلم أنه لو قال الفعلان فصاعدًا، أو شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة .... لكان أعم .) (ابن الحاجب، ١٩٧٩، ط٢)

**- خلاف في بعض شروط التنازع :**

من شروط التنازع عند بعضهم ألا يكون المعمول المتنازع فيه ضميرًا.نص على هذا صراحة **ابن الحاجب**.(ابن الحاجب، ١٩٧٩، ص٧٧) **وابن مالك** عارض النص على ذلك، أما **السيوطي** فحمل ضمير الفصل في هذا الموضع على الحذف .(السيوطي، ١٩٧٥، ١٤٧/٤)

ومن شروط التنازع تقدم العاملين، وتأخر المعمول .هذا رأي **ابن مالك** في بيته الأول كما مر.و**السيوطي** يعترض لأن هذا الشرط للمرفوع لا للمنصوب.(السيوطي، ١٩٧٥، ١٤٨/٤)

وكان **الأشموني** قد اعترض على **ابن مالك** في هذا الموضع"لقصور العلة؛لأن ذلك يقتضي ألا يمنع تقديم مطلوبهما إذا طلب نصبًا".(الأشموني ، د.ت، ١٧٦/٢)

**- عند تنازع الفعلين اللذين يطلبان مرفوعا واحدا "الفاعل":**[٤]

أجاز **الكسائي** حذف مرفوع " فاعل " الفعل الأول، وتبعه **ابن مضاء القرطبي** في ذلك.وأجاز **الفراء** أن يتوجه الفعلان الاثنان معاً إلى المرفوع الواحد.وأوجب جمهور البصريين إضمار فاعل للفعل الأول، وإعمال الفعل الثاني في المرفوع المذكور.

**- خلاف في أولوية مطابقة الضمير بين الخبر والمخبَر عنه، والمفسِّر والمفسَّر**☹ابن

هشام، ١٩٦٦، ط٥ ٣٢/٢- ، وابن عقيل، ١٩٧٢، / ٥٧٥- ، والأشموني ٢، د.ت، ١٩٢/.)

إن اختلت المطابقة في العنصرين مجتمعين، يوجب البصريون الإظهار، وترك الإضمار، بينما يقدم الكوفيون مطابقة المخبر والمخبَر عنه، ويجيزون حذف الضمير لحل أصل المشكلة.

**- خلاف في الإضمار قبل الذكر، وعود الضمير على سابق أو لاحق:**(ابن هشام، ١٩٦٦، ٢٨/٢-، ابن هشام، ١٩٨٥، ط٦)

البصريون يجيزون الإضمار قبل الذكر، والكوفيون لا يجيزونه.

**- خلاف في المواضع أو العناصر التي يقع فيها التنازع أو لا يقع:**

* خلاف بشأن التنازع في أسلوب الحصر، مثل:ما قام وقعد إلا زيد.(السيوطي، ١٩٧٥ ١٤٦/٤-)

**ابن مالك وابن الحاجب** وغيرهما لا يرون في مثل هذا تنازعا، بل يحملونه على الحذف.و**السيوطي** ينتقد **ابن مالك** لأنه لم يجعل عدم الحصر شرطا لوقوع التنازع.

* خلاف بشأن التنازع بين أكثر من عاملين:

أجاز ذلك بعضهم، وعارضه آخرون منهم .يقول **ابن الحاجب** :"واعلم أنه قد يتنازع الفعلان المتعديان إلى ثلاثة خلافا **للجرمي**".(الأستراباذي، ١٩٩٨، ١٨٨/١)

وكان **المازني** قد أقر بوقوع التنازع في هذا الموضع .(الأشموني، د.ت، ١٩٢/٢) وأوضح **الأشموني** أنهم (سكتوا عن الأوسط عند تنازع الثلاثة، وحكى بعضهم الإجماع على جواز إعمال كل منها.)(الأشموني، د.ت، ١٨١/٢)

* خلاف بشأن التنازع في الأفعال الجامدة:

لم يجزه بعضهم بإطلاق، وأجازه **المبرد** في فعلي التعجب.( الأشموني، د.ت، ٢ ١٧٩/.وأجازه ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، ص٩٩، وابن الحاجب، ١٩٧٩، ١٨٨/١ .ويُنظر المزيد في :الأزهري ، د .ت ، ص٣١٧.)

* خلاف بشأن التنازع في الحال:

لم يجزه **ابن معط**، وخالفه **الأشموني** فأجازه.(الأشموني، د.ت، ١٩٣/٢)

وعلى مثل هذا تتوارد خلافات إثر خلافات، وتتوالد أنظار من أنظار في مدد يكاد لا ينقطع: فالتنازع لا يقع بين حرفين، ويجوز أن يقع.(ابن هشام، ١٩٦٦، ٢٢/٢) والتنازع لا يقع في أسلوب التوكيد، ويجوز أن يقع.(ابن هشام ١٩٦٦، ٢٣/٢) والتنازع لا يقع في معمول متوسط، ويجوز أن يقع.(ابن هشام ، ١٩٦٦، ٢٠/٢، ٢٣)

بعضهم يجيز حذف معمول العامل الثاني إن كان منصوبا لأنه فضلة، وبعضهم لا يجيز لأن في ذلك تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.(ابن هشام، ١٩٦٦، ٢٧/٢)

بعضهم يوجب إضمار المعمول المنصوب للعامل الأول، لكن في باب كان وظن تتفرع الآراء:

قيل :يضمر مقدما، وقيل:يظهر، وقيل:يحذف.(ابن هشام، ١٩٦٦، ٣٠/٢-، والأشموني، د.ت، ١٨٨/٢-)

وهكذا يمضون:يختلف الشارح مع المصنف، والابن مع والده، بل المؤلف نفسه مع نفسه.

وبذلك نكون قد وصلنا إلى حالة من تشظي الآراء، تكاد لا تجد فيها رأيا صحيحا متفقا على صحته، ولا رأيًا خاطئاً مجمعاً على خطئه، بل كل رأي يمكن أن يكون صحيحًا، وكل رأي يمكن أن يكون خطأ.فهل هذه هي المعيارية المطلوبة لفرض قاعدة، أو فض خلاف، أو فصل أمر؟

**مناقشة واقتراح الحل**

لمَ حصل الخلاف بينهم، وهم يعتمدون على مادة احتجاج واحدة، والأصل أنّ قواعدهم تؤخذ من تلك المادة ؟

لا شك أن السماع أصل النحو، وأن جمهرة القواعد صدى المسموع، لكنهم في باب التنازع:

**- خالفوا المسموع أحيانا**ً وتاليا بعض أمثلة للتدليل:

قالوا : العامل الأول المهمل يجب حذف معموله المنصوب إذا لم يكن عمدة في الأصل، وقال الشاعر:

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحبٌ جهارا فكن في الغيب أحفظ للوُدّ:

العامل الأول المهمل "ترضي"، والمعمول المنصوب غير العمدة "الهاء"، وقد ذكر هذا المعمول ولم يحذف.خالفت القاعدة المسموع، فنصروا القاعدة، وجعلوا البيت ضرورة.(ابن هشام، ١٩٦٦، ٣١/٢-، وابن عقيل، ١٩٧٢، ٥٥١/٢-، والأشموني، د.ت، ١٨٧/٢-والبيت مجهول القائل.)

- قالوا:العامل الثاني المهمل يجب إظهار معموله المنصوب مضمرًا، ولا يجوز حذفه، وقال الشاعر:

بعكاظ يعشي الناظري ن إذا هم لمحوا شُعاعُه:

العامل الثاني المهمل "لمحوا"، والمعمول المنصوب غير العمدة "الهاء المحذوفة"العائدة على الشعاع.

خالفت القاعدة المسموع، فنصروا القاعدة، وحملوا البيت على الضرورة.(ابن هشام، ١٩٦٦، ٢٧/٢-، وابن عقيل، ١٩٧٢، ٥٥٣/٢-، والأشموني، د.ت، ١٩٠/٢-والبيت لعاتكة بنت عبد المطلب.)

والنتيجة :واجب عدم الإضمار أضمر، وواجب الإظهار حذف!!

- قالوا:العامل الأول المهمل يجب إضمار مرفوعه العمدة، ولا يجوز حذفه، وقال الشاعر:

تعفّق بالأرطى لها وأرادها رجالٌ فبذت نبلهم وكليبُ:

العامل الأول المهمل "تعفق"، ومعموله المرفوع العمدة "الفاعل"غير مضمر"محذوف".

خالفت القاعدة المسموع، فاختلفوا، وتشعبت الآراء بين جواز حذف الفاعل، أو توجيه العاملين لمعمول واحد، أو الإصرار على وجوب الإضمار.(ابن هشام، ٢٩/٢/١٩٦٦-، والأشموني، د.ت، ١٨٣/٢-والبيت لعلقمة بن عبدة(علقمة الفحل)

والنتيجة:أن فاعل الفعل "العامل" الأول "تعلق" محذوف، لدلالة فاعل الفعل "العامل"الثاني عليه:"أرادها رجال".

**- خالفوا المعنى أحيانا :**

لا شك أيضا أن الهدف الأساسي من نشأة النحو العربي كان الحفاظ على المعنى، وتفسير حركات أواخر الكلمات بما يناسب المعنى.وكم أشاروا إلى أهمية المعنى!وكم تواصوا به ونادوا بأن تكون القاعدة تبعا له، وأن تكون له الغلبة عند تجاذبه مع الصنعة! (٥)

وفي هذا الباب لهم تجليات في نصرة المعنى، ومنها موقفهم من قول الشاعر:

عِدينا في غد ما شئت إنّا نحب ولو مطلتِ الواعدينا:

ظاهر الأمر يوهم أن الفعلين:"نحب و مطلتِ"يتنازعان مفعولا به "معمولا" واحدا

هو "الواعدين".لكنهم استهدوا ببوصلة المعنى، وحسموا الأمر سريعاً وأخرجوا المسألة من باب التنازع؛"فلا تنازع بين نحب و مطلتِ في الواعدين؛ لأن الممطول موعود لا واعد، فالواعدين مفعول لنحب لا غير".(السيوطي، ١٩٧٥، ١٤٤/٤)

وكذا الحال في قول الشاعر:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال:

يتراءى أن الفعلين"كفاني و أطلب" يطلبان معمولا واحدا فاعلا أو مفعولا به، وهو"قليل".لكنهم أيضا استقرأوا المعنى، فجعلوا "قليل" فاعلا لا غير لـ"كفاني"؛لأن القليل من المال لم يكن بأي حال مطلبا للشاعر، فمطلبه هو الملك، بدليل قوله بعده:

ولكنما أسعى لمجد مُؤثَّل وقد يدركُ المجدَ المؤثل أمثالي

وقد نصوا على أن افتراض تنازع في البيت يؤدي إلى فساد في المعنى كبير.(سيبويه، ١٩٨٨، ٧٩/١ ، وابن هشام، ١٩٨٥، ط٦، والأشموني، د.ت، ١٧٦/٢، والبيت لامرئ القيس )

بل إنهم لعنايتهم بالمعنى، واستشعارهم أهميته في توجيه القاعدة، قد جعلوه شرطاً من شروط التنازع .ولذلك لم يروا تنازعاً في قوله تعالى:( **وَجَحَدوا بِها وَاستَيقَنَتها أنفُسُهُم ظُلماً وَعُلُوّاً** )(سورة النمل ، آية ١٤)

رغم اشتباه تنازع الفعلين "جحدوا" و "استيقن"على " ظلمًا" و"علوًا" فقد وجّه المعنى القاعدة إلى غير هذا؛ ( لأن طالب الظلم والعلو الجحد لا الاستيقان.) (السيوطي، ١٩٧٥، ١٤٤/١)

وهذا منهج لهم طيب، ينبغي تعظيمه، والاستهداء به في الاستدلال، واستلال القاعدة .لكنهم،

**خالفوا المعنى أحياناً:**

فأصرت طائفة منهم على وجود تنازع في قول الشاعر سالف الذكر:"كفاني ولم أطلب قليل من المال"، رغم أن المعنى لا يحتمل ذلك، ولا يستقيم به.(ابن هشام ١٩٨٥، ص٦٦١-)

وحتى في الآية القرآنية الكريمة السابقة التي كان التوجيه فيها صائبًا، والقول فصلاً، وجدنا بعضهم تستهويهم الصنعة النحوية، والرياضة العقلية، فيميلون إلى اجتراح توجيهات لا تخدم المعنى، بل تشوهه أحيانا، فطرحوا المعنى وراءهم ظهريًا، ومضوا إلى ما تتيحه الصنعة النحوية من وجوه أخرى تجعل التنازع ممكنا، وذلك على (جعل ظلمًا وعلوًا مصدرين في موضع الحال، كَ :جاء زيد ركضًا.فيكون التقدير:وجحدوا بها ظالمين مستعلين، واستيقنوها وحالتهم هذه... !) (السيوطي، ١٩٧٥، ١٤٤/٤)

فأين كلامهم هذا من كلامهم الأول؟

وفي قول الشاعر :

قضى كلُّ ذي دَيْن فوفى غريمه وعزةُ ممطولٌ مُعنًى غريمُها:

يتمثل المعنى ملء السمع والبصر، فغريم عزة هو الممطول المعنى، فالجملة اسمية مبتدؤها مؤخر، قد تقدم خبره لأنه محط العناية، وبؤرة الوجع والشكوى، ولا شبهة تنازع في الموضع.

وقد أقرّ بعض النحاة بهذا، لكنهم علّلوا ذلك بما لا علاقة له بالمعنى إطلاقا، فالموضع - كما يقولون -: لا تنازع فيه؛لأن أحد شروط التنازع مفقود، وهو ألا يكون المعمول سببيا، وهنا:" ممطول ومعنًى"كل منهما اسم مفعول يطلب"غريمها" نائب فاعل، وهما أيضاً خبران لعزة، ( إذا أعمل أحدهما في الغريم أعطى الآخر ضميره....ويلزم من

ذلك عدم ارتباط أحد الخبرين بالمخبر عنه... .)(السيوطي، ١٩٧٥، ١٤٥/٤)فاتسعت رقعة التنازع بذلك لتشمل مطالب المطابقة بين المبتدأ والخبر، وبين إعمال العاملين في اسم ظاهر أو ضميره، وطغت الصنعة النحوية، وتوارى المعنى بعيدا وهو القريب، فخلصوا إلى نتيجة حتمية:( فإذا ثبت أن التنازع في هذا النحو متعذر، وجب أن يحمل على أن هذا السببي مبتدأ مؤخر، وما قبله خبران له لا يحتملان ضميره، والجملة خبر الأول.هذا تقرير جماعة منهم **أبو عبدالله بن مالك**... .)(السيوطي، ١٩٧٥)

هذا يعني أنهم استنفدوا كل الوسائل، في اختلاق التنازع، وعندما لم تسعفهم صناعتهم ارتدوا، فوصلوا بنا إلى النتيجة الطبيعية التي يتطلبها المعنى بداهة، لكن تم ذلك عبر مُحاجّات صناعية لا تخدم المعنى.

والمدهش أن جماعة من النحاة ركبوا كل مستكره ووعر في سبيل إثبات أن في هذا البيت تنازعا، وذلك في حجاج طويل شائك ممض لا علاقة له بالمعنى، تواردت فيه أسماء فحول النحاة مثل:(**أبو بكر ابن طاهر، وأبو الحسن ابن الباذش، والفارسي، وأبو علي الشلوبين**).وقد عرض ذلك **السيوطي**، واشترك فيه.(السيوطي، ١٩٧٥)

**وخالفوا البلاغة:**

في منهج التحمت فيه فروع اللغة صوتاً وصرفا ونحوًا وبلاغة ودلالة ساق **سيبويه** مسائله في كتابه، واستوطنت البلاغة الكتب النحوية الأولى، فكانت في مهادها الطبيعي الواقعي.وعندما تعالت دعوات انفصال النحو عن البلاغة، جاء **الجرجاني** بمنهج متكامل التحمت فيه البلاغة بالنحو التحاما عضويا، ولا شك أن في هذا خدمة جُلّى للنحو والبلاغة معا.وقد مضى النحاة على هذا المنهج في بعض معالجاتهم أحيانا، لكنهم في هذا الباب،

**خالفوا البلاغة أحياناً:**

مال **الفراء** إلى واقع اللغة، وروح البلاغة حين قال:(إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما، نحو:قام وقعد أخواك.)(ابن هشام، ٢٩/٢/١٩٦٦) فهو بذلك ينحو نحو الاقتصاد، والإيجاز.والإيجاز كما قالوا هو البلاغة، لكنه - سريعا - ينصاع لمطلب صناعته إذا تنازع العاملان فاعلاً أو مفعولا به، فقال:( إن اختلفا "يقصد العاملين"أضمرته" يقصد مرفوع العامل الأول"مؤخرا، كَ: ضربني وضربت زيدًا هو.)(ابن هشام، ١٩٦٦، ٣٠/٢)

وجازة وتخفيف في الأولى هما البلاغة، ومعاظلة وتعقيد في الثانية، وهما عكسها؛فلِمَ حرّم في الثانية ما حلّله في الأولى؟ إنه العامل، ومطالبه، ومستلزماته.

وفي التنازع في باب الأفعال المتعدية إلى فعلين وأكثر، نرى عجبًا:(قاس **المازني** وجماعة، المتعدي إلى ثلاثة على المتعدي إلى اثنين، وعليه مشى"يقصد **ابن مالك**" في "التسهيل". فتقول على هذا عند إعمال الأول:أعلمني وأعلمته إياه إياه زيد عمرًا قائمًا. ويُختار إعمال الثاني نحو:أعلمني وأعلمت زيدًا عمرًا قائما إياه إياه... .) (الأشموني، د.ت، ١٩٢/٢)

وفي باب ظن نرى ما هو أعجب؛لأن مفعوليها أصلهما مبتدأ وخبر، فتصطرع مطالب المطابقة بين ما كان أصلهما مبتدأ وخبرا، وبين المتنازع عليهما المتمثلين في اسم ظاهر، وضمير مطابق له، وذلك مثل:أظن ويظناني زيدًا وعمرًا أخوين :زيدًا +أخوين هما مفعولا أظن، والياء مفعول أول لـ يظنان، ومطلوب له مفعول ثانٍ، إن كان ضميرا

قلت:أظن ويظناني إياه زيدا وعمرا أخوين:طابق إياه الياء في الإفراد، وخالف ما يعود عليه وهو" أخوين" المثنى، وهذا لا يجوز. فإن قلت:أظن ويظناني إياهما زيدًا وعمرًا أخوين، وافق المفسِّر"أخوين"المفسَّر"إياهما"، لكن خالف الخبر "إياهما" المبتدأ "الياء".

وللخروج من هذه الورطة الصناعية أوجبوا الإظهار في مثل هذا الموضع، وحرموا الإضمار، فقيل:أظن ويظناني أخا زيدًا وعمرًا أخوين، وأخذ بذلك كل فعل مفعولين ظاهرين، وخرجت المسألة كلها من باب التنازع.(ابن هشام، ١٩٦٦، ٣٢/٢، وابن عقيل، ١٩٧٢، ٥٥٠/٢-، والأشموني، د.ت، ١٩٣/٢)

لكن الأهم أن البلاغة كلها خرجت من هذه الأمثلة الصناعية الافتراضية المتكلفة، التي ما نطق أحد بها، ولو نطق بها فهي عيٌ وفهاهة، وليس لها في دنيا البلاغة أدنى مكان.

وكان الكوفيون قد أجازوا في هذا الموضع الحذف، وهذا جيد، لكنهم أجازوا وجها آخر أبقى الخلاف قائمًا، وهو: الإضمار بما يناسب المخبر عنه(يعني الالتزام بمطابقة الخبر للمبتدأ.)(ابن هشام ، ١٩٦٦، ٣٣/٢، وابن عقيل، ١٩٧٢، ٥٥٦/٢)

واللافت أن المسألة في أصلها لا تنازع فيها، وقد صرح بذلك، عجلاً على خجل، **ابن هشام** فقال:(والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الأخوين؛لأن "يظنني" لا يطلبه؛لكونه مثنى، والمفعول الأول مفرد.)(ابن هشام، ١٩٦٦ ، ٣٢/٢-٣٣)

لكن رأيه ضاع في الزحام، وبقي الخلاف مستفحلاً بين فحول النحاة في شأن جمل فرضتها صناعتهم، ولم تجْرِ على لسان أحد، بل لم تدر في خلد أحد.

**ما الحل ؟**

إذن، هذا هو الحال ؛معيارية أطلق لها العنان، فلم تجمعنا على أمر نلتزمه، ونلوذ به مهما كانت مثالبه، ونحاة يوغلون في الاختلاف والخلاف والتزيد والاستعراض، فتحول الأمر إلى بحث صناعي شكلي، بتمارين افتراضية، وكادت تغيب الأمثلة الواقعية، فكثير منها لم يستخدم قديما، فما بالك حديثا ؟وتضخم الباب وتناسلت مسائله.

والنتيجة أن المعالجة النحوية لم تفض بنا إلى نتيجة جامعة مرضية، فخولف المسموع أحيانا، وقلَّ الالتفات إلى المعنى، ولم يؤبه كثيرًا بالبلاغة، فما الحل؟

**- العودة إلى منهج سيبويه**

إن العودة إلى الكتب النحوية الأولى فيها ردٌ للنحو إلى غايته المثلى التي وُضِع لها، فكتاب **سيبويه** رغم التواء عباراته أحيانا يكاد يكون أقرب إلى واقع اللغة من معظم الكتب النحوية التي لحقته، واعتالت عليه، فهو في عرضه أقرب إلى اللغة الواقعية المعتمدة على السماع، يوجه قواعده بما يناسب المعاني وأساليب البلاغة، وتتناثر أحكامه في مستويات هذا السماع بناء على ذلك بين جيد وحسن وشائع ورديء... إلخ، ولا يغفل في معالجته ظروف الكلام، والمخاطِب، والمخاطَب، ولا تغيب عن البال في عروضه فكرة "لكل مقام مقال".بل لعل البلاغيين التقطوا هذه الفكرة من ثنايا كتابه الذي كان مهادا طبيعيا حيا لبذور البلاغة، ولطالما ظلت أفكار **سيبويه** إرهاصات لكثير من أفكار فحول البلاغة، وبعضهم كان يشير صراحة إلى ذلك، فيرد الأمر **لسيبويه**، ويعيد الفضل إليه.

وبجهد **سيبويه** تجلت المواءمة المطلوبة بين مطالب النحو، والمعنى، والبلاغة.

لكن في العصور المتأخرة اتجهت الجهود النحوية نحو التحديد والتقعيد والتقييد، و تكثيف التعاريف، وانصبّت جهود اللاحقين من النحاة على عروض سابقيهم، ليس شرحا وتيسيرا وتوضيحا كما يتوقع، وكما تشير اليه مسميات كتبهم، بل كانت في الغالب مزيدا من الاحترازات والاحتراسات والتزيدات والاعتراضات والاستعراضات.وقد غلبتهم أحيانا رغبتهم في الحجاج والمغالبة والامتياز فتعقد ما كان سهلا، وبعد ما كان قريبًا.

واستهوتهم الرياضة العقلية التي غالبا ما تخدم الصنعة النحوية على حساب المعنى،

حتى إن أسلوب **ابن مالك** كان في شعره النحوي المصنوع المقيّد أسهل من نثره في كتابه الذي أراده تسهيلاً، وسمّاه بذلك.

أمّا شُراح ألفيته، وكتّاب تقاريرها والحواشي فقد أطنبوا القول، وافترعوا الآراء، واستجمعوا الخلاف، وقلما كان في ذلك خدمة للمعنى، أو إجلاء للبيان، بل غدا الباب بين أيديهم مصداقاً لاسمه أمثولة للنزاع والتنازع.

وقد كان **ابن مضاء القرطبي** دقيقاً وصادقاً في وصفه انحراف الجهد النحوي العربي عن الجادة السوية حين قال:(وإني رأيت النحويين- رحمة الله عليهم- قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها.)(ابن مضاء القرطبي، د.ت، ص٧٢)

فلنعد -إذن- الى القدر الكافي، ولندع ما لا يلزم، ولنزهد في الزوائد فقد تكون الزيادة نقصا، ولنعذ بالمنهج الأول، منهج **سيبويه**، فهو المصدر، وهو الأصل:سنجد أنه عرض لهذه المسألة بإيجاز، وقف على المسموع وأدار القواعد حوله، وبدا الأمر كأنه تبادل للعمل، أو تكامل بين الفاعل والمفعول به لا تنازع، فكل منهما يفعل بصاحبه ما يفعل به، وبذلك سمّى هذا الباب.ولم يتجاوز الحديث عن الفعل إلى شبهه، ولم يتطرق الى الأفعال المتعدية الى مفعولين وأكثر، ولا إلى المتعدية إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، ولم يشر إلى ما يجوز فيه التنازع بين الأفعال، وما لا يجوز، ولم يأتِ على ذكر علائق هذا الأمر في الضمائر، أو الحروف، أو الحال، أو المفعول المطلق، أو المفعول لأجله، أو الظروف...الخ، بل انصبّ حديثه على ما يبدو تجاذبًا في العمل بين فعلين، واستخلص قواعد لينة، فدعا إلى إعمال الفعل الثاني في ما يليه، وإهمال الاول؛لأن في ذكر الثاني دليلاً عليه.وكأنه بذلك أخرج المسألة كلها من الباب الذي سماه اللاحقون، من بعد، التنازع.وحتى في إعمال الأول، فإنه لم يكن متزمتاً، فقد جعله جائزاً، وترك بذلك للمتكلم، وظروف الكلام، والمقاصد الحرية في إعمال الأول أو الثاني دون تنازع في ذلك.

وكان توجيهه - غالباً - مستهدياً بالمعنى، وعلم المخاطب، والبلاغة التي تقتضي طيّ ذكر ما في الكلام وَشيٌ به، وإشارةٌ إليه.(سيبويه، ١٩٨٨)

بل إنه في حديثه عن هذه المسأله قد أرسى عنواناً بلاغياً مازال يدور في الكتب البلاغية حتى يوم الناس هذا، وهو: الإضمارعلى شريطة التفسير.فجعل الضمير المتقدم مفسَّراً ، وجعل الاسم الظاهر اللاحق الذي يعود عليه ذلك الضمير مفسِّراً.[٦]

وحمل الأمر أحياناً على لغةٍ تجيز أن يكون للفعل فاعل مزدوج (ضمير واسم ظاهر.)

وحمل الأمر أحياناً أخرى على البدلية، فجعل اللاحق منهما بدلا من السابق.

وفي العودة إلى هذا المنهج تخفيف على الدارسين ، وتخفف من زوائد لحقت بالباب، وهي ليست من أصوله ومهماته.

**- الانتقاء من آراء النحاة بعد سيبويه:**

ثم خلف من بعد **سيبويه** نحاة اشتدّ تنازعهم، وتشتت آراؤهم :فأي آرائهم نأخذ؟وأيها ندع وكلهم عالمٌ عَلِم ؟

إنهم ينثرون قواعد صناعتهم التي سرعان ما تتحوّل إلى قيود ينوؤون بها، ولا ينفكون منها:الفاعل يُحذف أو لا يُحذف، والضمير يعود على اسم ظاهر لاحق أو لا يعود، والفعل يجوز أن يتوجه إلى معمولين أو لا يجوز ... إلخ تشتجر الآراء، وتتشابك، وتتعقد، فلم تعد تغني المعيارية فتيلا؛فما الصحيح، وما الخطأ والسماع يخدم كل فريق، والقياس ممدود، والاجتهاد مسموح؟فما العمل؟

الأسلوب الأسلم هو أن ناخذ الرأي الأقرب إلى واقع اللغة، والمعنى، والبلاغة .وهذا الرأي موزعٌ بينهم جميعًا، مطويٌ في آرائهم، فالأفضل إذن أن يؤخذ من أقوالهم أطرافها، وتؤيّد ببعض آراء فحولهم، ويُطرح كل ما لا يُفيد معنى أو بلاغة، وتوسَّع مساحة ما اتفقوا عليه:

فالفاعل يجوز حذفه، والعاملان يجوز أن يتوجها الى معمول واحد، وواجب الإضمار ليس واجبًا بوجود سماع ينقضه، وواجب عدم الإضمار ليس واجبًا أيضًا بوجود سماع يرده ويعارضه...إلخ.

وقد كانوا هم أنفسهم يجدون أنفسهم مضطرين أحيانا إلى التخلي عن قيودهم التي اصطنعوها، فيلتقون غصبا على رأي عارضوه ، ويَردون موارد ما أرادوها:

حرّم البصريون حذف الفاعل، وحلّله **الكسائي** فرارًا من عودة الضمير على متأخر، ثمّ واجه البصريون ضميرَ المفعول به العائد على متأخر، فقالوا بحذفه ، فعلّق **ابن الحاجب**:(وافق البصريون ههنا **الكسائي** في حذف المفعول بخلاف الفاعل؛لأن الحذف هناك أيضا كان الوجه للزوم الإضمار قبل الذكر، إلا أنه تعذر؛بأن الفاعل لا يُحذف، وفي المفعول هذا المانع مرتفع؛لأنه فضلة يُحذف في السعة، فكيف مع مثل هذا المُحْوج، أعني:الإضمار قبل الذكر؟)(ابن الحاجب، ١٩٧٩، ص٨)

بل عاد البصريون أنفسهم ليحللوا حذف الفاعل في أسلوب الحصر:ما قام وقعد إلا زيد، حتى لا يعود الضمير على متأخر، فالتقوا بذلك تماما مع **الكسائي**.(ابن الحاجب، ١٩٧٩، ص٧٩-)

وكان **لابن الحاجب** رأي رائق في حذف المفعول به سابق الذكر، إذ قال:( إن جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف، وإن لم يجز فهو كالفاعل، فليجز فيه أيضا الإضمار قبل الذكر بمشاركته الفاعل في علة جواز الإضمار قبل الذكر... .)(ابن الحاجب، ١٩٧٩، ص٨٠)

إنها محاولة لالتقاط الاستجازة من هنا وثمّ، ولعلها النهج الأسلم.

وبالمجمل، فإننا نجد أنفسنا في هذا الباب أمام عاملي رفع معا، أو عاملي نصبٍ معًا، أو عاملي رفع أو نصبٍ يتنازعان كما نصّ النحاة:

أمّا عاملا الرفع، فقد أنهى نزاعهما **الفراء** عندما أجاز أن يتوجه عاملان إلى معمول واحد:قام وقعد خالد.

وأمّا العاملان المختلفان رفعا ونصبا، فأكثر ما يقعان في الفاعل والمفعول به، و**الكسائي** حلّ الإشكال بينهما بإجازة حذف الفاعل لأحدهما، فلم يبقَ إلا أن يتوجه العامل الثاني منهما إلى المفعول به فينصبه دون منازع:أكرمني وأكرمتُ زيدًا.

وأمّا عاملا النصب، فأمرهما أقل تعقيدا، وحلّ إشكالهما أكثر سهولة؛ فيجوز أن يُحذف معمول أحد العاملين لأنّ المنصوب فضلة، ومن الشائع الجائز حذفه، ويجوز أن يُستند إلى رسيل رأي **الفراء** ، فيُقال في مثل هذا:يجوز أن يتوجه عاملان يطلبان النصب إلى معمول واحد ، كما جاز أن يتوجه عاملا الرفع إلى معمول واحدٍ قبلا، فيُقال:قابلت وصافحتُ خالدًا.

وأما ما تبقى من عناصر نحوية، فإن التنازع فيها محل نزاع بين النحاة:بعضهم

يُجيز، وبعضهم لا يُجيز.

وبعض هذه العناصر مثل المتعدي إلى أكثر من مفعولين، أو التنازع في باب ظنّ... إلخ ، غلب عليها الاضطراب، واشتدّ بشأنها الخلاف؛لأن افتراض التنازع فيها فيه قدرٌ غير قليل من التمحل، والتكلف، والتصنع، والجُمل التي تتوالد من هذا التنازع المزعوم جُمل هجين فيها في المقابل غير قليل من المعاظلة الشائهة، والتعقيد اللفظي.

وهي جمل كما يعترف بعض النحاة غير واقعية، ولم يُنطق بها؛( ابن الحاجب، ١٩٧٩، ص٧٨ .ويقول ابن الحاجب صراحة عن بعض الجمل المفتعلة :(ولا يُستعمل مثله في كلامهم .) ابن الحاجب، ١٩٧٩، ص٨٠)

لأنها أبعد ما تكون عن إيضاح المعنى، وبلاغة الخطاب، ويُمكن بسهولة استبدال غيرها بها مما يبين عن المعاني، ولا يشوه البلاغة، فلمَ الوقوف على مثل هذه المواضع الافتراضية، وإضاعة الجهد في دراسة افتراضاتها وتحليلها، بله الاختلاف والاصطراع في شأنها وهي لم تُنطق أصلاً، وإن نُطق بها كانت عيياً وفهاهة؟

فليُسقط من هذا الباب، وليُردّ كل ما لم يردْ في كلام العرب، فلا مجال لقبول أيّة جُمل صناعية افتراضية ابتُدعت لإثبات جواز أوعدم جواز ما نصت عليه مسبقاً قاعدة نحوية؛فالأصل أن القاعدة تتبع الشاهد، لا العكس.

**ـ الالتفات إلى المعنى**

قرّ في الأ ذهان، وفي كتب التأريخ للنحو، أن النحو قد نشأ خدمة للمعنى، وحفاظاً عليه ، فقد ظهر النحو لمواجهة اللحن والتصدي له، واللحن - في الغالب- خطأ في ضبط حركة آخر كلمة أدى إلى خلل في المعنى، وانحراف عن المقصود، هذه هي مهمة النحو الأولى والمثلى، فالإعراب فرع للمعنى، وبه يُفرق بين فاعل ومفعول به...إلخ

ولعل السبب الرئيسي الذي فجر الدافعية لدى **سيبويه** في رفع قواعد البنيان النحوي، كان خطأ زل به لسانه، فكبر همه لأنه صغر في مجلس علم.(ابن هشام، ١٩٨٥، ص٣٨٧)

فالالتفات الأهم اذن ينبغي أن يكون للمعنى المراد، ومقاصد المتكلم، وقد حصل الخلل منذ بدأ توجيه معظم الاهتمام في الجهد النحوي نحو العامل، ومطالب العامل، دون كبير التفات إلى مطالب المعنى، فالبصريون مثلاً يرون أن العامل من المتنازعين هو الثاني، ولهم مسوغات، والكوفيون يقولون:هو الأول، ولهم مسوغات ايضًا، لكن لم يرد في أي من مسوغات البصريين أو الكوفيين إشارة إلى أثر ذلك في المعنى، ومقاصد المتكلم، وظروف الكلام، والمقام...إلخ

بل المسوغات من الصنعة النحوية الصرفة:هذا يجوز أن يُحذف، وهذا لا يجوز أن يُحذف، هذا عمدة، وهذا فضلة، وهذا فضلة أصله عمدة.يجوز أن يعود الضمير على اسم ظاهر متأخر، ولا يجوزأن يقع ذلك، يجوز أن يُفصل بين عامل ومعموله، ولا يجوز الفصل...إلخ

الاهتمام ينصب على إعمال هذا، وإهمال ذاك ، على نحو آلي شكلي صِرف، وما أراده المتكلم من تقديم أو تأخير، ومن ذكرٍ أو حذف، ومن إضمارٍأو إظهار، ليس له اعتبار:هو قال ، وانتهى دوره، والنحو يفرض عوامله بمنأى عن مقصد المتكلم الذي رتب كلماته بناءً على دوافعه وغاياته، فغاب بذلك العنصر الأهم الذي كان ينبغي أن يعتصم به النحاة ليوحدهم ويجتمعوا حوله، فانفلت عقال الخلاف بينهم، ولا رادّ له.

خلاف اشتد وامتد، حتى لم تعُد جزئية من الصنعة النحوية المتعلقة بهذا الباب محصنة، فالفاعل الذي لا يجوز حذفه جاز حذفه، والضمير الذي لا يجوز أن يعود على متأخر جاز عَوْده، والمطابقة بين المبتدأ والخبر ، والمفسِّر والمفسَّر اختلت، والتنازع طال واستطال ، فبعد أن كان مقصورًا على عمل الفعل ، تمدد فإذا به يشمل كثيرًا من العوامل والعناصر النحوية، ولم يمتنع، بإجماع ، حتى في الحروف، فغاب المعنى عن المشهد، فضلاً عن البلاغة، وبقي الخلاف هو السيد.

ولذلك، فإن الالتفات الأهم ينبغي أن يكون للمعنى المراد، ومقاصد المتكلم:فَ(النحوي الذي يُخرّج وجهًا من وجوه الإعراب غير مراع إصابة المعنى المقصود، هو نحوي لم يعرف صنعته، ولم يتمثل الغاية من علمه.) (مازن المبارك، ١٩٧٤، ط٣، ص ١٦٠)

هذا المتكلم رتب أفكاره داخل نفسه، ثم عبَرَ بها على مركب الكلام، والأصل أنه قدم أو أخر لمعنى، وذكر أو حذف، وأظهر أو أضمر لمعنى، ورفع أو نصب لمعنى...الخ، ومقاله يتلاءم مع مقام كلامه ومراده، ووظيفة النحو أن يصف ما يلقاه من كلام أمامه، فيتلقاه بالتحليل، ويقيس قواعده عليه، ويكيفها بما يتناسب معه.والعمل بهذا التزام بوصايا كبار النحاة الذين نصوا على ضرورة الانحياز للمعنى عند تجاذبه مع الإعراب، وعدم السماح بأن تطغى الصنعة النحوية فتطمس المعنى، وتنأى عن المقصد.

إن الشواهد الشعرية التي يتقاذفها النحاة فيما بينهم، ويُعملون فيها عواملهم وعناصر صناعتهم، فيها أبلغ دليل على أن مبناها منسجم تمامًا مع معناها، وأن ما ذكر ذكر لأنه الأهم، وأن ما حذف حُذف لدليل واضح فاضح يدل عليه، ويكشف عنه، حتى إن ذكره إذا ذكر يخرج بالكلام إلى عي وفساد، ويحيل المعنى إلى خلل واضطراب، وبذلك فإن الصنعة النحوية أحيانًا تقلب المعنى رأسًا على عقب.يقول الشاعر:

تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب

على عَجَل تجاوز الشاعر الفعل تعفق، ولم يردفه بفاعل ، فهذا الفعل مجرد معبر لما بعده، فليس المهم أن الرجال قد تعفقوا بالأرطى، بل المهم لمَ فعلوا ذلك ، هناك بؤرة الحدث، ومحور الاهتمام، لذلك مرّ الشاعر سريعًا على تعفقهم، ووقف على مرادهم، فجاء قوله مصداقًا لمقصده، وصورة معبرة عن مراده.وجاء النحو ليمر سريعًا على مقصد الشاعر، ويقف طويلاً على مطالب الصنعة من جواز وعدم جواز، فجرم الشاعر بجريرة مخالفة النحو، واسترخص له بضرورة الشعر، وكأن الشاعر كان مطلوبًا منه، أصلاً، أن يواري المعنى الذي يريد، ويداري لوازم النحو التي لعلها ما خطرت له ببال عندما قال.

ويقول الشاعر:

بعكاظ يُعشي الناظريـ ن إذا هم لمحوا شعاعُه

آلأهم أن الناظرين لمحوا الشعاع، أم أن هذا الشعاع أعشى عيونهم؟

الجواب واضح للبصير، والأعشى، والأعمى:خيم الشعاع على المشهد، وليس مهمًا أن الناظرين لمحوه، فهو حاضر طاغ قد أعشى عيونهم لمحوه، أم لم يلمحوه.

جاء ترتيب الكلام بما يتناسب مع تراسل الأفكار.وجاء النحو ليطارد شروط التنازع، فيجعل حذف المفعول به للفعل "لمحوا" مخالفة، ويتعذر لهذه المخالفة بالضرورة.

ويقول الشاعر:

قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنىً غريمها

شاعر ضج بالشكوى مما يعانيه من مطل عزة، فابتنى كلامه بما يلائم آلامه، فأخر نفسه وهو الغريم، وقدم خبره وهو الممطول المُعنى، فجاء كلامه وصفًا دقيقًا لحالته، وصدى صادقًا لمعاناته.وجاء النحو ليتوه في ثنايا المعمول السببي وغير السببي، والمطابقة

والمخالفة بين الخبر والمخبر عنه، والمفسِّر والمفسَّر... إلخ .ومراد الشاعر متوارٍ عن المحضر.

ويقول الشاعر:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلب قليل من المال

شاعر صاحب قضية قد أهمته، إنه يطلب ملكا ضاع، ودمًا أطل، فتجاوز ذكر هذا في بيته الأول؛ لأنه يراه أوضح من أن يُشار اليه، وأفصح من أن يُبان عنه، لكنه خصص له وقفة وافية في البيت الثاني، فقال:

لكنما أسعى لمجدٍ مؤثل وقد يُدرك المجد المؤثل أمثالي

بناء الكلام جاء وصفًا شفيفًا لحالة الشاعر النفسية، ومطالبه الحقيقية، وجاء النحو ليستجر كل وسيلةٍ لإثبات أن في البيت تنازعا.ولم تسعف الضرورة النحاة في هذا البيت، ولا في الذي قبله، لأن تغيير حركة "شعاعُه" في الأول، و"قليلٌ" في الثاني، من الرفع إلى النصب ممكنة دون ارتكاب ضرورة.

هذه الضرورة التي يزعمها النحاة أحيانا لعلها ضرورة نحوية لا شعرية، فالشاعر يعي ما يقول، وهو أدرى بما في نفسه، ويختار ترتيب الكلام وضبطه وذكره أو حذفه بما يوافق غرضه، ويعبر بدقة عن مراده.

ولا ضرورة في قول من قال:أكرمت وأكرمني خالدٌ، أو أكرمني وأكرمت خالدا إلا ضرورة المعنى:إنه يريد التركيز على إكرام خالدٍ له في الجملة الأولى، فأضمر لنفسه وحذف خالدا مفعولا به، وأظهره فاعلا تصدر الموقف الكلامي الأول.وإنه يريد التركيز على إكرامه خالدًا في الجملة الثانية، فحذف خالدًا فاعلاً، وأشهره مفعولا به مُشَهَّرًا به في الموقف الكلامي الثاني.

وهكذا، نجد أن المحذوف مكشوف، وذكره لا فائدة ترتجى منه، بل قد يحرف الكلام عن المعنى الذي وضع له.والمتكلم يعرف هدفه فيستميل المتلقي إلى بؤرة الأهم عنده، فيدله عليه، ويقوده فيقصد اليه.

**ـ الالتفات إلى البلاغة**

وخالفوا البلاغة ايضًا :

الأصل أ ن النحو مرقاة البلاغة، فبعد أن تقام القواعد على أساس المعنى، يتم الالتفات إلى ما في نظم التراكيب من أسرار تجعل تركيبا بليغا، أو أقل بلاغة، أو غير بليغ.وهذا ما جرى عليه، فخصص لعلائقه أبوابا في بواكير كتابه، مثل:باب اللفظ للمعاني، (سيبويه، ١٩٨٨، ٢٤/١) وباب مايكون في اللفظ من الأعراض، (سيبويه، ١٩٨٨، ٢٤/١-٢٥) وباب الاستقامة من الكلام والإحالة... .إلخ(سيبويه، ١٩٨٨، ٢٥/١-٢٦)

ووقف على أساليب العرب في الذكر والحذف، والتقديم والتأخير في مواضع تستعصي على الحصر، وكثيرا ما كان يُعقب في هذه المواضع، فيصف أثر ذلك في بلاغة الكلام وجودته، أوكثرته وقلته.وكأن **الجرجاني** قد نطق بلسان هذا الحال عندما قال:(هذا هو السبيل، فلست بواجدٍ شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له.)(الجرجاني ، ١٩٩٢، ط٣ ، ص٨٢، ٨٣) (٧)

وباب التنازع النحوي ميدان خصب لتطبيق هذه الأفكار، ومحاكمة هذه الأحكام:ففي التنازع تقديم وتأخير، وفي التنازع ذكر وحذف، وهما بابان من أبواب البلاغة عاليان، فإن كان المتكلم يقدم الأهم، فإنه يذكر الأهم أيضًا، وإن كان **سيبويه** قد قال(...كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم، )(سيبويه، ١٩٨٨، ٣٤/١) فعلى رسل قوله يمكن القول:يذكرون الأهم، ويضمرون الأقل أهمية.

فأسلوب التنازع، إذن، أسلوب بلاغي بامتياز، يقدم فيه المتكلم ما يهمه ويعنيه، ويذكر ما يود الالتفات إليه والتركيز عليه، وهو أسلوب مكتنز بالتكثيف والاقتصاد، وطرح ما عليه دليل، ويأنف من الحشو، ومن ذكر ما لا حاجة إليه، وفيه ثقة بالمتلقي، وحفز لتفكيره، وإمتاع لعقله برد محذوف الكلام، ولم شمله، ولحم أطرافه، وإعادة سبكه بإعادة ترتيب تركيبه.

وقد وقف البلاغيون طويلا على التقديم والتأخير، والذكر والحذف، ودارت هذه الأبواب عصورًا مديدة في كتبهم، وهم لا ينفكون يرددون أن إصابة المقصد فيها من سحر البيان، والبليغ البليغ هو من يعرف متى يذكر، ومتى يحذف، ومتى يقدم، ومتى يؤخر، ومتى يضمر ومتى يفسر.وكان الأولى بالنحويين أن يحافظوا على منهج شيخ النحاة في الالتفات إلى هذه الدقائق، وألا يقصروا همهم على الحفاظ على مطالب صناعتهم، والإصرار على مثالية العبارة نحويا، فكثير من البلاغة يكون في الانحراف المقصود الواعي عن تلك المثالية.(راضي، د.ت)

يصف **الجرجاني** سر الحذف في مواضع عديدة من دلائل الإعجاز فيراه انحرافا عن المثال النحوي المنشود، ويرى فيه مجازا إلى بلاغة القول، وسحر البيان، ويقف على ما سماه النحويون تنازعا فيراه الباب لإباب البلاغة، يقول:

(وهذا نوع منه آخر (يقصد الحذف ):

اعلم أن ههنا بابا من الإضمار والحذف يسمى الإضمار على شريطة التفسير، وذلك مثل قولهم: أكرمت وأكرمني عبدالله ، أردت:أكرمني عبدالله وأكرمت عبدالله، ثم تركت ذكره في الأول استغناء بذكره في الثاني.)(الجرجاني، ١٩٩٢، ص١٤٦-)

ويرى ذلك أسلوبًا شائعًا ، ولكثرة شيوعه يكاد يُظن أنه من سوانح القول، بينما هو من البدائه البدائع.

يقول:( فهذا طريق معروف، ومذهب ظاهر، وشيء لا يُعبأ به ويُظن أنه ليس فيه أكثر مما تريك الأمثلة المذكورة منه، وفيه إذا أنت طلبت الشيء من معدنه، من دقيق الصنعة، ومن جليل الفائدة ما لا تجده إلا في كلام الفحول ...)(الجرجاني، ١٩٩٢، ص١٦٣)

وكعادته في عدم إطلاق فكرة دون أن يجليها بالتطبيق، ويعالجها بإمتاع وإقناع، يمضي في استحضار أمثلة في ظاهرها تنازع نحوي، ليلتقط البلاغة في الذكر أو الحذف، وفي التقديم أو التأخير، أو في الإضمار أو الإظهار،

يقول الشاعر:

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤ ددد والمجد والمكارم مِثلا

توجه كل من الفعلين" طلب و نجد" لمعمول واحد هو" مِثلا ". وقد عرفنا كيف عالج النحاة مثل هذا الموضع، لكنّ للبلاغة قولا آخر :

يقول **الجرجاني:** (المعنى:قد طلبنا لك مِثلا.ثم حذف لأن ذكره في الثاني يدل عليه، ثم أن للمجيء به كذلك من الحسن والمزية والروعة ما لا يخفى.ولو أنه قال:قد طلبنا لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا فلم نجده، لم تر من هذا الحسن الذي تراه شيئا.)(الجرجاني، ١٩٩٢، ص١٦٨، والبيت للبحتري)

ويلتحم المعنى مع البلاغة للإبانة عن مقصد المتكلم في تفسيره لهذا التركيب إذ يقول:(وسبب ذلك أن الذي هو الأصل في المدح والغرض بالحقيقة هو نفي الوجود عن المثل، فأما الطلا ب فكالشيء يُذكر ليُبنى عليه الغرض ويُؤكد به أمره. وإذا كان كذلك، فلو أنه قال:قد طلبنا لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلا فلم نجده لكان يكون قد ترك أن يوقع نفي الوجود على صريح لفظ المثل، وأوقعه على ضميره، ولن تبلغ الكناية مبلغ التصريح أبدا.)(الجرجاني، ١٩٩٢، ص١٦٨)

قال الشاعر، وكان واعيا ما يقول، صادقا في التعبير عن غرضه.وقال البلاغي فاستبطن قول الشاعر، واستنبط مراده من نظم كلامه.

أضمر الشاعر وأظهر، وفي كل من الحالين خدمة لغرضه ومصداق لمراده.

هذا الإفصاح الصادق عن المراد هو الذي حمل شاعرا ثانيا على أن يبني كلامه على خلاف ما بناه الشاعر الأول، فأضمر وأظهر عكس ما فعل :

ولم أمدح لأرضيه بشعري  لئيما أنْ يكون أصاب مالا

في البيت كما يظهر تنازع شكلي بين الفعلين "أمدح وأرضي" على معمول واحد هو"لئيمًا" ، وقد أعمل الشاعر وأهمل، وأظهر وأضمر، وقدم وأخرلأنه يعي جيدا ما يريد، ويختار التعبير الذي يوافق الهدف، ويطابق المراد :(أعمل لم أمدح الذي هو الأول في صريح لفظ لئيم، وأرضي الذي هو الثاني في ضميره، وذلك لأن ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا، والمجيء به مكشوفا ظاهرًا هو الواجب من حيث كان أصل الغرض، وكان الإرضاء تعليلا له، ولو أنه قال:ولم أمدح لأرضي بشعري لئيمًا لكان يكون قد أبهم فيما هو الأصل، وأبانهُ في ما ليس بالأصل، فاعرفه.)( الجرجاني، ١٩٩٢، ص ١٧٠، والبيت لذي الرُّمّة)

وقد بقي هذا الذماء من الرواء في التعليلات البلاغية لمثل هذه المواضع حتى في العهود التي يوصف فيها المنهج البلاغي بالجفاف والجمود، إذ دار هذان البيتان في شروح تلخيص **القزويني**، وحواشيها، ففي التعليق على البيت الأول وردت تعليلاتهم منصبة على استحضار المعنى والبلاغة في الإضمار والإظهار، يقول **السبكي** :(وإما لإرادة ذكره ثانيًا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه إظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه.هذه عبارة المصنف **"القزويني"** ومراده أن يراد ذكره ثانيًا على وجه يتضمن إيقاع الفعل الثاني على لفظه إظهارا بكمال العناية، كقوله :

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤ  دد والمجد والمكارم مثلا.)

( السبكي، ١٩٣٧، ١٣٩/٢)

بل تمضي إشاراتهم إلى ألطف من ذلك في توقير المعنى بالقول:(والأحسن ما ذكره المصنف ثانيًا وهو أن تقول:إنه قصد التأدب مع الممدوح بأن لا يصرح له بأنه طلب له مثلا.) (السبكي، ١٩٣٧، ١٤١/٢ .ويُنظر رأي شبيه للسعد التفتازاني ، مسعود بن عمر ١٤٠/٢)

وقد التقط **المغربي** هذه اللطيفة، فقال:(والشاعر في غاية الاعتناء بتسليط نفي الوجدان على لفظ المثل؛لأن الآكد في كمال مدح الممدوح نفي وجدان المثل على وجه لا يتوهم فيه، بل ولا يخطر بالبال أن الذي نفى وجدانه غير المثل.) (المغربي ، ١٩٣٧، ١٣٩/٢)

وعلى هذا الهدي كان تعليله لإهمال الثاني وإعمال الأول في البيت الآخر: "ولم أمدح" ... فقال (كره تسليط لفظ أرضيه على لفظ اللئيم، واعتنى بإيقاع نفي المدح على لفظه؛لأن ذلك أشد في إهماله، وتحقق لآمته بنفي مدحه.) (المغربي، ١٩٣٧، ١٤٠/٢)

نستحضر، بأسى، المعالجات النحوية في مثل هذين الموضعين لنرى كيف ضاعت جهود عظيمة في مطاردة لوازم القاعدة، بينما مطالب المعنى وأسرار البلاغة غائبة، وهي الشاهد ومحط الفائدة.

ألم يأن لنا أن نعيد تصويب البوصلة نحو مطالب المعنى والبلاغة لتخليص مؤلفاتنا النحوية، ومناهجنا التعليمية مما علق بها عبر القرون فأدى إلى تعقيدها، وتزايد النفور منها، والبعد عنها؟

## الخاتمة ( نتائج وتوصيات )

- التنازع النحوي بين يدي **سيبويه** كان بعيدا عن التعقيد، مقنعًا، واقعيًا إلى حد بعيد، يوائم بين متطلبات القاعدة والمعنى، وواقع الاستعمال وظروف الخطاب.وقد تكررت إشاراته إلى المعنى، وتوالت تعليلاته بأن ما يحذف يعلمه المخاطب.

- مع توالي الأعصار، وتقلب الأفكار، تعقدت مسائل هذا الباب بين أيدي النحاة، وطغت على منهجهم الصنعة النحوية، ولا سيما فكرة العامل؛فلا بد لكل عامل من معمول، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد، ولا يوجد معمولان لعامل واحد، ولا يوجد معمول دون عامل... إلخ.

- محاكمة التنازع في ضوء السماع تلغي كثيرًا من قواعده، أو توهنها، وتطعن في عموميتها وشرعيتها.

- ويضعف قواعد التنازع أيضا تناقض آراء النحاة فيما بينهم، بل بينهم وبين أنفسهم، واستحرار الخلافات بشأنه بينهم.

- غابت في كثير من تخريجاتهم وصاياهم التي طالما رددوها، وتوارثوها، مثل:الإعراب للإبانة عن المعاني، والالتزام بما ورد عن العرب، والبعد عن التمارين غير العملية، وكل ما لا يفيد نطقًا، والاختصار جماع لغة العرب، والبعد عن التقدير، وتقليل المقدر، ووضعه في مكانه... إلخ.

- النحو العربي في هذا الباب، وفي غيره، يمكن أن يكون أقرب للإقناع، وأيسر للفهم، لو طرحت خلافات النحاة، وأخذ من نثار آرائهم القدر العملي الجامع .

- ينبغي الاعتراف أن في اللغة أساليب قد لا تكون منسجمة تماما مع متطلبات العامل النحوي، وعلائقه، وافتراضاته، ومنها التنازع .

- ينبغي الاستهداء بالمعنى، والالتفات إلى البلاغة، والاعتناء بظروف الكلام والسياق عند وضع القواعد.

وهذه المطالب ينبغي استحضارها عند وضع المناهج التعليمية، لتيسير النحو للطلاب، وجعل قواعده ممتعة مقنعة ، وأكثر واقعية.

**Abstract**

**The Dispute Style in Arabic Grammars**

**By Hefzy Hafez**

**ByHamed Abo salek**

The grammars dispute is one of the courses which exists in the old and modern grammars books,it is awide field for disagreement and become too difficult for the students becouse of the languge creation become more important than the meaning which incompatible whith the purpose of grammars,thats why many of teachers asks for cancel this cours.

This Survey search for grammars dispute aims to show where is the right and wrong in this cours,and take some of old opinions which agreed by the majority to make it easier for the Teachers and the Students.

## الهوامش

(١) لأجل ذلك، وجه الباحث اهتمامه نحو بعض الأبواب النحوية العويصة، وحاول إعادة بنائها، وتيسير دراستها وتدريسها بربطها بالمعنى والبلاغة. يُنظر له مثلاً :النحو العربي والمعنى، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد ٢٢، ديسمبر ٢٠٠١، والتقديم والتأخير في النحو العربي بين المعنى والمبنى، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، العدد٢٧، المجلد ٦، ٢٠١٢، والمناهج النحوية والبلاغية بين الاستقلالية والتكاملية، مجلة الدراسات الإسلامية، مجمع البحوث الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، باكستان، العدد١، المجلد ٤٩، مارس ٢٠١٤.

(٢) تم اختيار كتاب سيبويه لأنه قمة النحو الأولى وباكورته، واختيار ابن مالك لأن آراءه في الألفية وغيرها طبعت النحو العربي بطابعها قروناً عديدة، بل إلى يوم الناس هذا، ولم تغفل الإشارة إلى آراء غيرهما من النحاة في استعراض الخلافات، والمناقشة ، والحلول .

(٣) صوّر أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ ) بدايات التباعد بين منهج نحوي وآخر حين وصف حاله مع الرماني (٣٨٦هـ) الذي استهواه المنطق، فقال :(إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن، فليس معه منه شيء.) ابن الأنباري ، أبو البركات كمال الدين (٥٧٧هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة الاندلس، بغداد، ط٢، ١٩٧٠، ص ٢٣٤.

(٤ ) اهتم النحاة كثيراً بهذا الأمر، وكثر الخلاف بشأنه .يُنظر ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة ، ص٩٧ ، وابن يعيش، موفق الدين بن يعيش (٦٤٣ هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت ، ص ٧٧، وشرح الكافية، ١/ ٧٨، ٧٩، وابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله ، راجعه سعيد الأفغاني ، دار الفكر، بيروت، ط٦ ، ١٩٨٥ ، ص ٦٥٣ ، وشرح ابن عقيل ٥٥٠/١ ، وشرح الأشموني ٢/ ١٨٣.

(٥ ) أرسى المبرد المنهج المأمول بإيجاز حين نصّ على أن كل ما صلح به المعنى فهو جيد ، وكل ما فسد به فهو مردود.يُنظر:المبرد، محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمه، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٦ -١٣٩٩هـ ، ٥٤٢/٢ ، ٥٧٩/٤ ، ٦٣١ .وتوالت توصيات النحاة بهذا الشأن.ينظر الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحق (٣٣٧هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس ، بيروت، ط٣ ، ١٩٧٩ ، ص ٦٩ ، ٧٢ ، ٧٦، ٨١ ، ٩١ ، ٩٥-٩٦، وغيرها، وابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ )، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط٢ ، د.ت، ٢٨٤/٢٧٩/١، ٢٥٥/٣-٢٦٠، وغيرها، وابن فارس، ابو الحسن (٣٩٥هـ )، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى شويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٤، ص٦٦، ١٩٠، ١٩١ ، وابن هشام، مغني اللبيب، ص٦٨٤-.

(٦ ) لمعت فكرة الإضمار على شريطة التفسير كثيراً في كتاب سيبويه بشأن التنازع وغيره. يُنظر الكتاب ٨١/١، ٨٣ ، ٨٥ ، ١٠٢- ١٠٥ ، وغيرها.ويُنظر توضيح كافٍ لرأي سيبويه، وتعليق الزمخشري وابن يعيش عليه، في شرح المفصل ٧٧/١- ، ويُنظر في الإضمار على شريطة التفسير بلاغياً، الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن ( ٤٧١ هـ) ، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني، القاهرة ، ودار المدني بجدة، ط٣، ١٩٩٢، ص ١٦٣، وابن الأثير ضياء الدين نصر الله( ٦٣٧ هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت، ١٩٩٠ ، ٨١/٢.

(٧ )وإلى مثل هذا يشير ابن الأثير: (أما علم النحو فهو الذي تستقيم به معاني الكلام، وتصان عُرى تأليفه من الانحلال والانفصام، ولولا ذلك لفسدت معانيه، واختلفت مبانيه .) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق مصطفى جواد وجميل أسعد مطبعة المجمع العلمي العر اقي، ١٩٥٦، ص ٧ . ومن عجب أن البلاغيين يتجاوزون انحيازهم إلى صناعتهم، ويقرون بأهمية النحو ، وضرورته العظمى للمعنى، بينما يتراخى النحويون عن ذلك.

## المصادر والمراجع


ابن الأثير (ن ١٩٥٦.)، الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق مصطفى جواد وجميل أسعد، مطبعة المجمع العلمي العر اقي.

ابن الأثير(ن ١٩٩٠) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت.

ابن الأنباري (ك د.ت) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ط٢، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد.

ابن الحاجب، (ع د.ت)الكافية في النحو، شرح الرضيّ الأستراباذي، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن جني، (ع د.ت)الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.

ابن عقيل، (ع د.ت) شرح ابن عقيل، ط١٥، دار الفكر، بيروت.

ابن فارس(أ د.ت)الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى شويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، بيروت.

ابن مالك(م ١٩٦٧) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، الجمهورية العربية المتحدة.

ابن مضاء القرطبي( أ د.ت)الرد على النحاة تحقيق شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف بمصر.

ابن هشام، (١٩٨٥)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، ط٦، دار الفكر، بيروت.

ابن هشام، (ع ١٩٦٦)أوضح المسالك، ومعه كتاب هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ابن يعيش، (م د.ت)شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

الأزهري، (خ، د.ت)شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

الأشموني، (ع د.ت) شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.

الجرجاني، (ع ١٩٩٢ )دلائل الإعجاز، ، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، ط٣مطبعة المدني، القاهرة، ودار المدني بجدة .

راضي (ش د.ت)نظرية اللغة في النقد الادبي، مكتبة الخانجي بمصر.

الرضيّ الأستراباذي، (م ١٩٩٨) شرح كافية ابن الحاجب، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.

الزجاجي، (ع د.ت)الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس، ط٣، بيروت.

السبكي (أ ١٩٣٧)عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ضمن كتاب شروح التلخيص، جمع فرج الله زكي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

السعد التفتازاني (م د.ت)الشرح المختصر، ضمن كتاب شروح التلخيص.

سيبويه، (ع د.ت) الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

السيوطي، (ج ١٩٧٥)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة .

ضيف (ش د.ت)تجديد النحو العربي، ط٢، دار المعارف بمصر.

المبارك، (م ١٩٧٤)العلة النحوية، نشأتها وتطورها، ط٣، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت والقاهرة.

المبرد، (م د.ت)المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمه، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٦ - ١٣٩٩هـ.

المغربي، (ي ١٩٣٧)مواهب الفتاح، في شرح تلخيص المفتاح، ضمن شروح التلخيص.

اشتيه(ح ٢٠٠١)النحو العربي والمعنى، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد ٢٢، ديسمبر .

اشتيه(ح ٢٠١٢)، التقديم والتأخير في النحو العربي بين المعنى والمبنى، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، العدد٢٧ ، المجلد ٦.

اشتيه(ح ٢٠١٤)المناهج النحوية والبلاغية بين الاستقلالية والتكاملية، مجلة الدراسات الإسلامية، مجمع

البحوث الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، باكستان، العدد١، المجلد ٤٩، مارس